أسباب الاختلاف بين دول حوض النيل

على الرغم من أن مصر تعتمد على مواردها من مياه النيل بنسبة ٩٨.٥٪ وتليها السودان بنسبة ٧٧٪ بينما تعتمد دول منابع حوض النيل على الزراعة المطرية بنسب متفاوتة كما أوضحت جداول الزراعات المطرية والمروية إلا أن بعض دول الحوض خاصة إثيوبيا والتي تعد الأكثر معاناة من تكرار نوبات الجفاف ترغب في التحول إلى الزراعة المروية وتخزين كميات كبيرة من المياه في مواسم الفيضان لمواجهة موجات الجفاف التي زادت تكراريتها من ٢ - ٤ أضعاف خلال الثلاثين عاما الماضية كما ورد في تقرير الهيئة الحكومية الدولية لتغيرات المناخ أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٥، كما وأنها تعتقد بأن التنمية في إثيوبيا ترتبط ارتباطا مباشرا بترويض مياه نهر النيل التي تنبع عندها وبالمثل أيضا يسود هذا الاعتقاد في باقي دول منابع هضاب البحيرات الاستوائية. بالإضافة إلى ذلك فأن سكان جميع هذه الدول تعاني من الفقر إلى الحد الذي لا تستطيع معه البدء في اتخاذ خطوات جادة نحو التنمية الشاملة والمستدامة وتعتمد في ذلك على المعونات الأجنبية سواء المباشرة أو تلك المودعة في مفوضية دول حوض النيل Nile Basin Initiative والتي تصل إلى ٢٠ مليار دولار تدفعها نحو ٢٠ دولة غربية ويرعى أوجه الإنفاق فيها البنك الدولي شريطة أن يكون أي مشروع يقام بهذه الأموال مفيد لأكثر من دولة وليس لدولة واحدة ولا تتضرر من هذا المشروع أي دولة أخرى من دول الحوض.

وبوجه عام يتراوح إيراد نهر النيل بين أعلى وأقل رقمين سجلا خلال المائة عام الماضية، حيث سجل إيراد النهر عند مدينة أسوان ورود كمية من مياه النيل بلغت

١٢٠ مليار متر مكعب عام ١٩١٦ وهي أعلى كمية مياه مسجلة في التاريخ الحديث بينما كانت أقل كمية مسجلة عام ١٩٨٤ حيث لم تتجاوز ٤٢ مليار متر مكعب. لذلك فإن الإيراد السنوي للنهر يتأرجح بين هذين الرقمين من عام إلى آخر. ويرى المؤرخون أن لفيضان نهر النيل دورة تكاد تكون ثابتة على مر التاريخ تستغرق عشرون عامًا منها سبع سمان لفيضان غزير وسبع عجاف لفيضان شحيح ثم ست سنوات في المتوسط لا هو غزير ولا بالشحيح .

وفي الوقت الذي تطالب فيه دول حوض النيل بما أسمته بالتوزيع العادل لمياه النهر أو الحقوق المتساوية في مياه النهر Acquired Right - وليس التوزيع العادل للموارد المائية لجميع دول الحوض - فإن مصر- والسودان ترى أنها الأكثر احتياجا لمياه النيل نتيجة لضعف مواردها المائية واعتمادها الكلي - خاصة مصر- على مياه النهر نتيجة لمناخها الجاف والحار لوقوعها في المنطقة شديدة الجفاف Hyper Arid والذي يتسبب في استهلاكها لكميات كبيرة من المياه لإنتاج الغذاء لارتفاع استهلاك النباتات للمياه بخاصيتي البخر والنتح بالإضافة إلى احتياجات التنمية المستدامة من المياه في بلدان تشكل الصحاري السواد الأعظم فيها بالمقارنة بمثيلاتها في دول الحوض.

وعموما يمكن إيجاز أهم أهداف الحفاظ على مياه نهر النيل من أجل التنمية في:

١. احتياج مياه النهر في الري وتوليد الكهرباء Hydroelectric power.

٢. الحد أو المنع التام لفيضان النهر للحد من أخطار الفيضان خاصة على دول المنابع.

٣. الاستخدام الأمثل لمياه النهر في مختلف الاستخدامات خاصة في القطاع الزراعي المستنزف الأكبر لموارد المياه العذبة، والحد من انجراف الترب الزراعية وفقدانها بتيارات مياه الفيضان وما يتبعها من ظاهرة الإطماء في المجاري المائية

وخلف السدود والحواجز المائية.

٤. الحد من والعمل على إيقاف التلوث في مياه النهر والبحيرات العذبة خاصة في دول المنابع حيث تسجل درجات تنامي التلوث في بحيرة فيكتوريا درجات مخيفة أصبحت تستلزم تدخلا دوليا لعلاج والحد من هذا التلوث.

مستقبل توزيع المياه بين دول حوض النيل

يمكن إجمال بعض الاعتبارات المهمة في مستقبل توزيع المياه في حوض النهر في:

- الحاجة متزايدة للمياه دوريا بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني بنسب تتراوح بين ٢ - ٣٪ ووصول تعداد سكان دول الحوض إلى ٥٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ بالمقارنة بتعداد ٣٧٨ عام ٢٠٠٧ وبالتالي زيادة الطلب على المياه سواء لإنتاج الغذاء أو للتطور المجتمعي والصناعي والمدني.
- أن المياه هي السبب الأول في تحجيم النمو الاقتصادي - الاجتماعي Socio-economic وبالتالي الثقل السياسي لدول الحوض في المجتمع الدولي خاصة في ظل الندرة التكنولوجية والتقنية لشعوب دول الحوض رغم الوفرة المائية الموارد الزراعية.
- الخلاف الكبير بين دول المنابع ودولتي المصب في حق كل دولة في مياه النهر فعلي حين لا تقبل كل من مصر- والسودان مبدأ الحقوق المتساوية في مياه النهر Acquired Rights فإن دول المنابع لا تتقبل مبدأ الأمن المائي لمصر- والسودان Water Security ولا تعترف بجميع الاتفاقيات التي تضمن حقوق كل من مصر والسودان في مياه النهر وبخاصة اتفاقيتي عام ١٩٢٩ و ١٩٥٩ والتي ترى أن المستعمر قد وقع بالنيابة عن هذه الدول وبالتالي فهي لم توقع ولم تقر هذه الاتفاقيات وتطالب باتفاقيات جديدة تقرها شعوبها الحرة المستقلة.
- هناك تحفظات دائمة خاصة من إثيوبيا بشأن التهديد بالحرب وتدمير أي منشآت

تقام على النهر وروافده خاصة من مصر- ضد إثيوبيا معتمدة على تصريحات للرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بعد توقيعه اتفاقية السلام مع إسرائيل **قائلا « بأن السبب الوحيد الذي يمكن أن يجر مصر إلى الحرب الآن هو الحرب من أجل المياه** The only matter that could take Egypt to war again is water». **كما كانت هناك تصريحات منسوبة للدكتور بطرس بطرس غالي عام ١٩٩٣ إبان عمله كوزير دولة للشئون الخارجية المصرية ومسئولا عن الملف الأفريقي قائلا : « بأن الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب المياه وليس بسبب الأمور السياسية** The next war in our region will be over water, not politics».

- أن الاستثمارات العالمية في تنمية الموارد المائية في المنطقة متوقفة تقريبا بسبب عدم الاتفاق في وجهات النظر بين دول الحوض وبسبب تضارب المصالح أيضا وإن كانت أزمة الغذاء العالمية الأخيرة التي استمرت طوال عام ٢٠٠٧ وحتى شهر أغسطس ٢٠٠٨ قد تسببت في هرولة العديد من الدول الأجنبية والعربية أيضا للاستثمار في بلدان دول حوض النيل كبلدان وفرة زراعية للمياه والترب الزراعية.
- أن دولتي المصب تخشى دائما من تقلص المياه الواردة إليها من النهر بسبب التنمية المضطردة في دول المنابع. والزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث سيصل عدد سكان إثيوبيا إلى ٢٨٧ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ والكونغو إلى ١٩٠ مليون بما سيزيد من طلبهم على المياه .
- في المقابل فإن دول المنابع مهمومة بسيطرة دولتي المصب على الجزء الأعظم من المياه السارية في النهر (٩٠٪) وحرمانها من الاستفادة من مياه النهر رغم كونها المصدر المباشر لهذه المياه.

الموارد المائية المتجددة لمختلف دول الحوض

يبين الجدول التالي الموارد المائية الكلية خاصة من المصادر المتجددة لدول حوض النيل ونسب الاعتماد على أو الاستفادة لما هو متوافر منها في كل دولة وحصة الفرد

من المياه في كل دولة سواء حاليا وفي المستقبل القريب لعام ٢٠٢٥ وارتباط ذلك بالكثافة السكانية لكل دولة لتوضيح بعض الأمور الخاصة بتدني الحصص لبعض الدول مقابل حصصا وفيرة للبعض الآخر.

جدول رقم (٨): الموارد المائية المتجددة لدول حوض النيل.

الدولة	الأمطار والنهر (مليار م٣)	موارد داخلية (مليار م٣)	موارد كلية (مليار م٣)	الاعتماد على الموارد ٪	حصة المياه م٣/ للفرد عام ٢٠٠٥	حصة المياه م٣/للفرد عام ٢٠٢٥
بروندي	٣٣.٩	٣.٦	٣.٦	٠٠	٥٣٧	٣١٠
الكونغو	٣٦١٨.٢	٩٠٠	١٢٨٣	٣٠	٢٣٦٢٨	١٢٢٤٢
مصر	٥٥.٥	١.٨	٥٨.٣	١٠٠	٨٢٩	٦١٠
إرتريا	٤٥.١٥	٢.٨	٥٦	٦.٣	١٥٧٥	٩٤٠
إثيوبيا	٩٣٦	١٢٣.٢	١٢٣.٢	٠٠	١٨٦٧	١٠٦٨
كينيا	٤٠١.٩١	٢٠.٢	٣٠.٢	٣٣	٩٤٧	٧٢٢
رواندا	٣١.٩٣	٥.٢	٥.٣	٠٠	٦٥٤	٤٢٧
السودان	١٠٤٣.٦٧	٩.٥	٦٦.٠	٦٦	٨٥٩	٦٠٥
تنزانيا	١٠١٢.١٩	٨٢	٩١.٠	١٠	٢٤٧٣	١٥٧٢
أوغندا	٢٨٤.٥	٣٩	٦٦.٠	٤١	٢٦٦١	١٤٨٦

المصدر: From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, 2004

صور الستالايت للمساحات الخضراء والصحاري في دول الحوض

تبين مجموعة الخرائط المأخوذة بالأقمار الصناعية توزيع المساحات الخضراء

ومساحات الصحاري في مختلف دول الحوض لتوضيح كيف أن مصر- كدولة مصب هي الأكثر معاناة من إنتشار الصحاري بين أراضيها نتيجة لوقوعها في المناخ عالي الجفاف Hyper Arid وتشكيل الصحاري لمساحة ٩٥.٥٪ من إجمالي مساحتها وتكدس نحو ٨٠ مليون نسمة فيما لا يزيد عن ٣.٥٪ فقط من مساحتها وهي المساحات الزراعية التي تصل إليها مياه النيل فقط.

شكل رقم (٢٣): خرائط الأقمار الصناعية لمناطق الزراعة والصحاري في مختلف دول حوض النيل

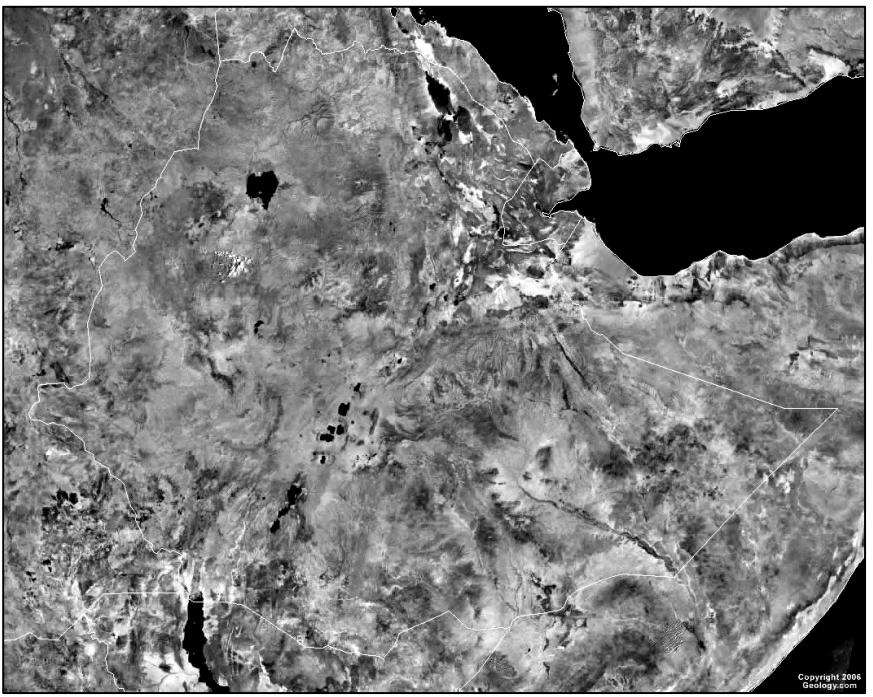

إثيوبيا

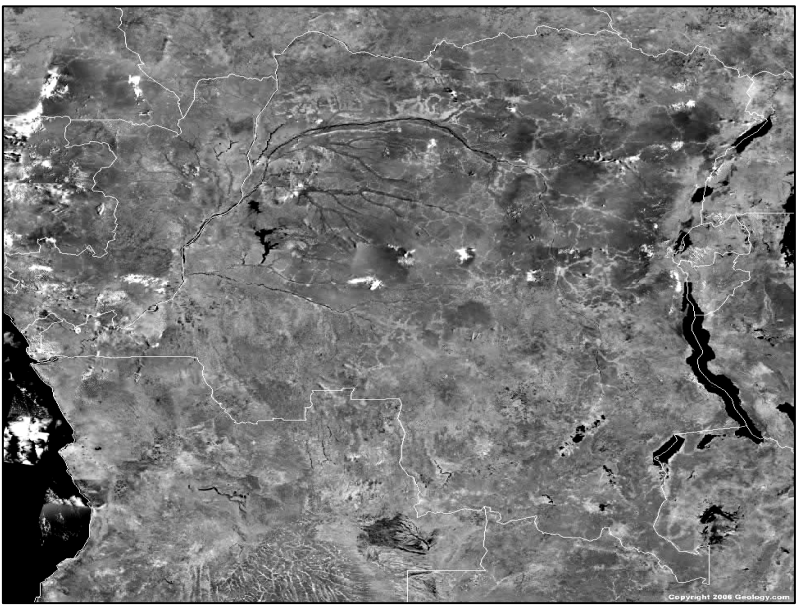

الكونغو

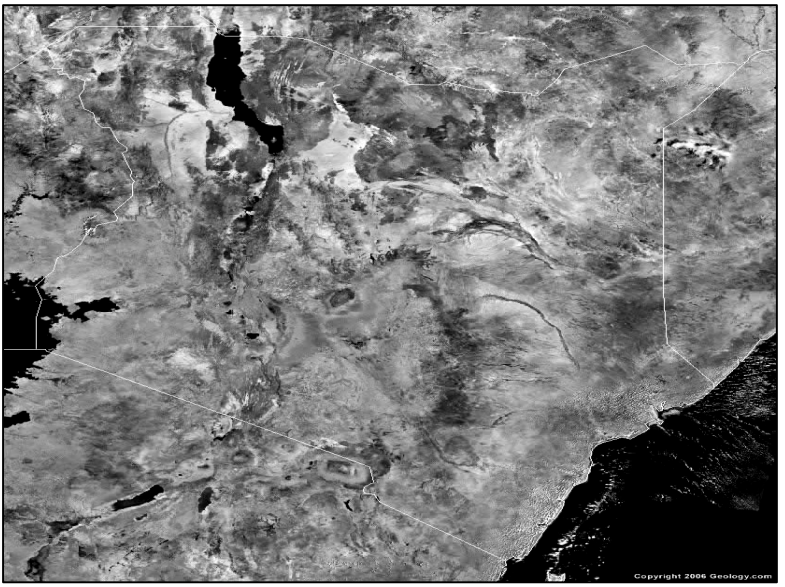

كينيا

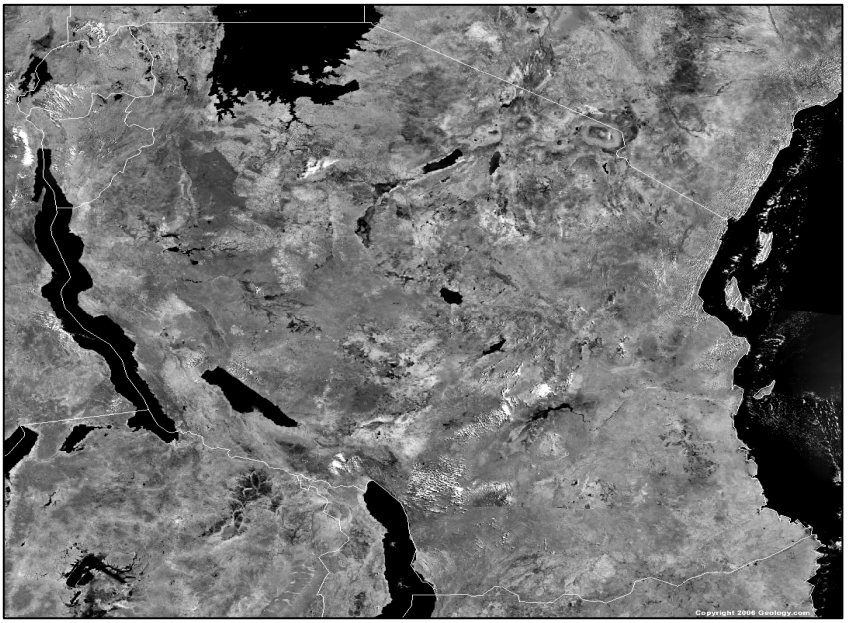

تنزانيا

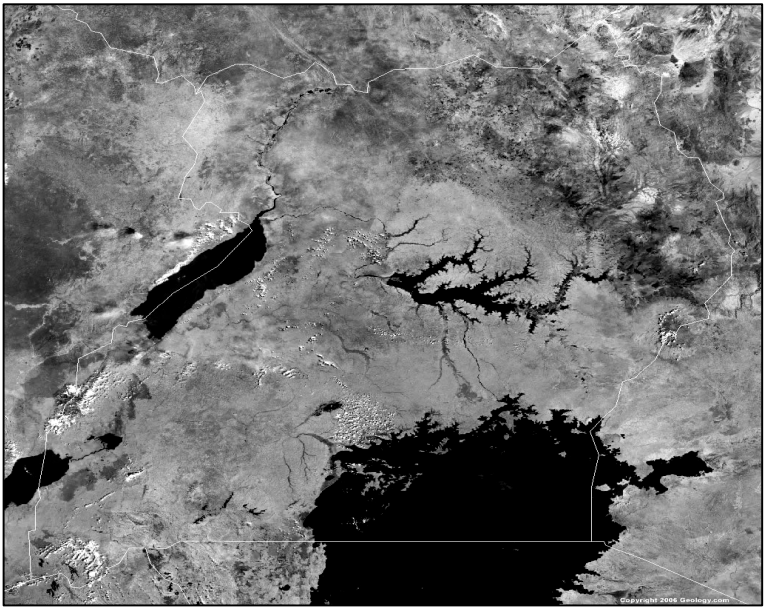

أوغندا

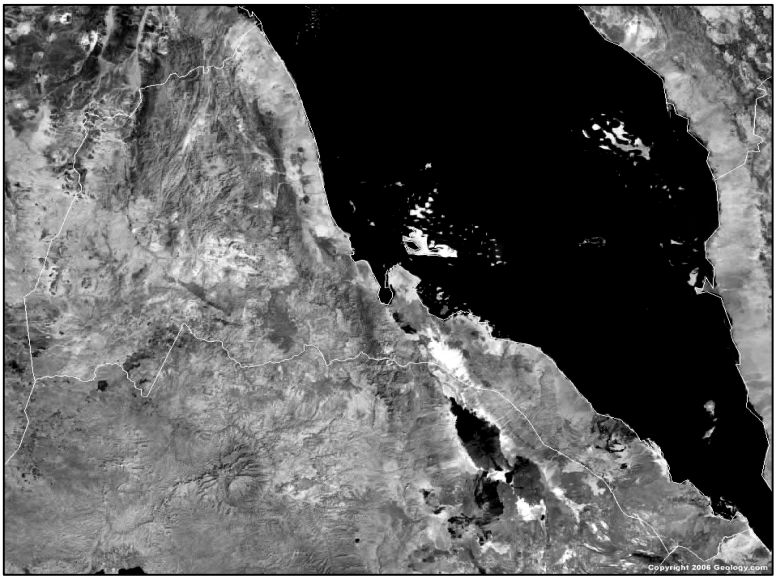

إرتريا

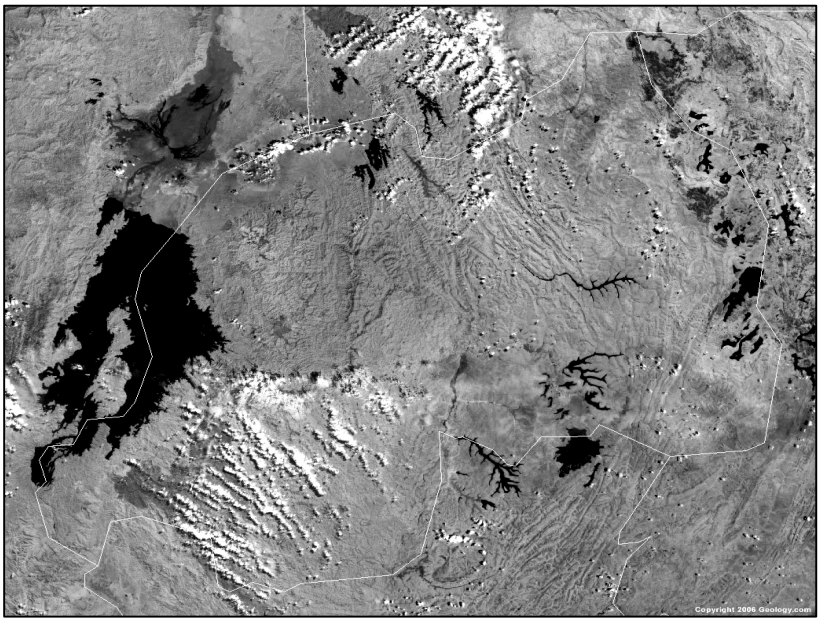

رواندا وبروندي

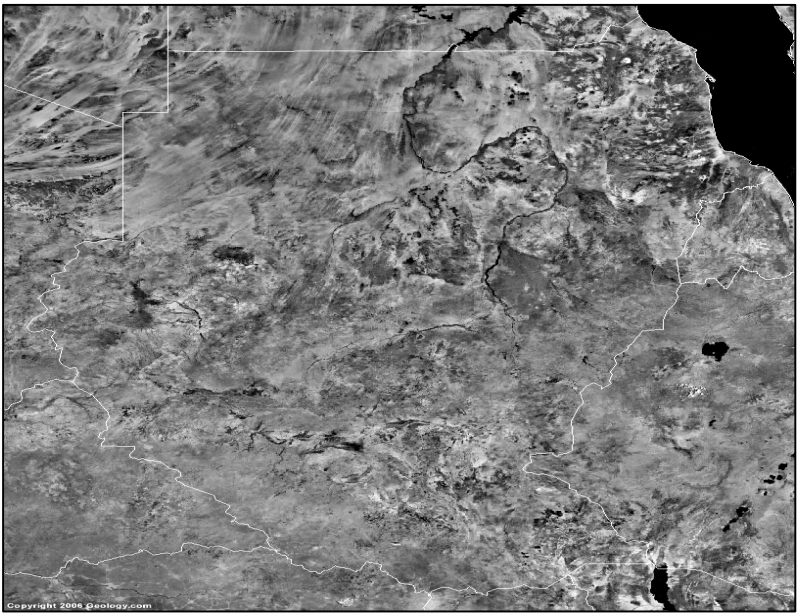

السودان

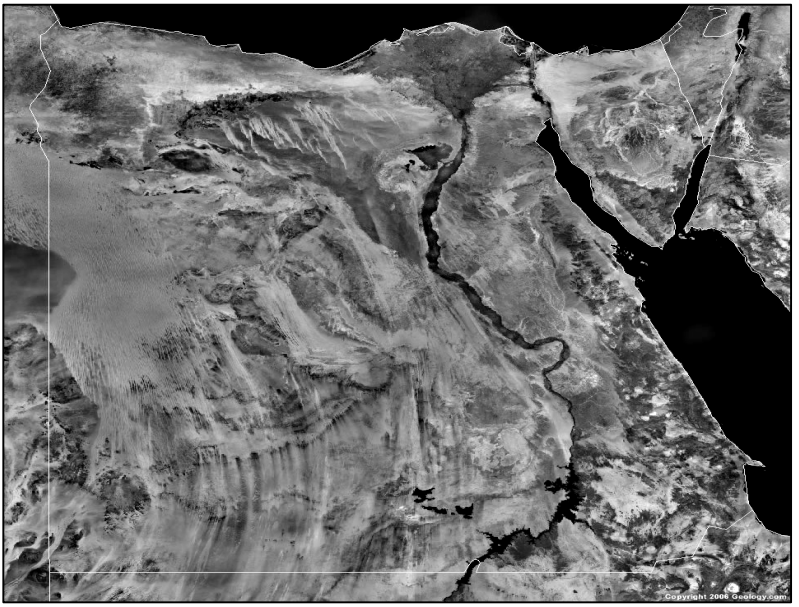

مصر ويغلب عليها الصحارى!!

وتوضح خرائط الأقمار الصناعية السابقة أن مصر- هي أكبر دول حوض النيل جفافا واحتواء على الأراضي الصحراوية وسلاسل الجبال (جبال الصحراء الشرقية وجبال شبه جزيرة سيناء وجبال الجنوب الغربي مثل جبل العوينات) نتيجة لانعدام الأمطار عليها والتي لا تتجاوز ١٢٠ مم على السواحل الشمالية تنخفض إلى ٢٠ مم على القاهرة ثم تنعدم تماما على جنوب مصر. تلي مصر- في الجفاف منطقة شمال السودان حيث أراضي النوبة والتي تشغل أجزاء من من شمال السودان وجنوب مصر ومعها أيضا أراضي منطقة العطمور الحدودية السودانية المصرية.